

تفسير البحر المحيط

@ 88 @ وكان ذلك ردًّا على اليهود والنصاري والعرب الذين عبدوا الأصنام وجعلوها شركاء
، والعرب الذين عبدوا الملائكة واعتقدوا أنهم بنات الله . ونفي أولاد الولد خصوصاً ثم
نفي الشريك في ملكه وهو أعم من أن ينسب إليه ولد فيشركه أو غيره ، ولما نفي الولد ونفي
الشريك نفي الولي وهو الناصر ، وهو أعم من أن يكون ولداً أو شريكاً أو غير شريك . ولما
كان اتخاذ الولي قد يكون للانتصار والاعتزاز به والاحتماء من الذلِّ وقد يكون للتفضل
والرحمة لمن وإلى من صالح عبادته كان النفي لمن ينتصر به من أجل المذلة ، إذ كان مورد
الولاية يحتمل هذين الوجهين فنفي الجهة التي لأجل النقص بخلاف الولد والشريك فإنهما نفيًا
على الإطلاق . وجاء الوصف الأول بقوله { الْذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا } والمعنى أنه
تعالى لم يسم ولم يعد أحداً ولداً ولم ينفه بجهة التوالد لاستحالة ذلك في بدائه العقول
، فلا يتعرض لنفيه بالمنقول ولذلك جاء ما اتخذ الله من ولد ما يتخذ صاحبة ولا ولداً . .
وقال مجاهد : في قوله { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ } المعنى لم يخالف
أحداً ولا ابتغى تصر أحد . وقال الزمخشري : { وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ } ناصر من الذلِّ
ومانع له منه لاعتزازه به ، أو لم يوال أحداً من أجل المذلة به ليدفعها بموالاته انتهى .
وقيل : ولم يكن له { وَلِيٌّ } من اليهود والنصاري لأنهم أذل الناس فيكون { مِّنَ
الذُّلِّ } صفة لولي انتهى . أي { وَلِيٌّ مِّنَ } أهل { الذُّلِّ } ، فعلى هذا وما
تقدّم يكون { مِّنَ } في معنى المفعول به أو للسبب أو للتبعيض . .
وقال الزمخشري : فإن قلت : كيف لاق وصفه بنفي الولد والشريك والذل بكلمة التحميد ؟ قلت
: لأن من هذا وصفه هو الذي يقدر على إيلاء كل نعمة فهو الذي يستحق جنس الحمد ، والذي
تقرر أن النفي تسلط من حيث المعنى على القيد أي لا ذل يوجد في حقه فيكون له ولي ينتصر
به منه ، فالذل والولي الذي يكون اتخاذه بسببه منتفیان . .
{ وَكَذَٰبِرُهُ تَكْذِيبًا } التكبير أبلغ لفظة للعرب في معنى التعظيم والإجلال ، وأكد
بالمصدر تحقيقاً له وإبلاغاً في معناه ، وابتدئت هذه السورة بتنزيه الله تعالى واختتمت به
، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا أفصح الغلام من بني عبد المطلب علمه هذه الآية)
وَقَوْلِ الرَّحْمٰنِ * اللّٰهُ إِلَىٰ آخِرِهَا وَإِلَىٰ أَعْلَمِ . .